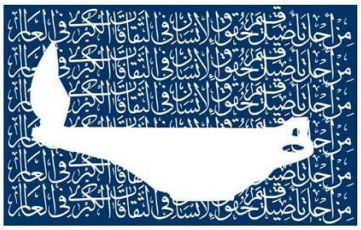

CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 33

البند 4: حوار تفاعلي مع لجنة التحقيق حول سوريا

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – مداخلة شفهية

19 سبتمبر 2016

شكرا سيدي الرئيس،

يحث مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع 4 منظمات سورية غير حكومية[1]، المجلس على تعزيز العمل بشأن سوريا، لاسيما تقديم مرتكبي الجرائم ضد القانون الدولي للعدالة.يجب ضمان تحقيق المسائلة و إعلاء صوت الضحايا كأولويات عمل المجلس.

في 18 أغسطس الماضي، تصدرت صورة الصبي السوري عمران دقنيش، جالسًا مذهولًا وداميًا في سيارة إسعاف بحلب، الصفحات الأولى للصحف في جميع أنحاء العالم. ذلك الطفل الذي كان محظوظًا بنجاته من قصف مبنى مدني، كان مهددًا بمصير الآلاف من المدنيين السوريين الذين لقوا حتفهم نتيجة للصراع. إذ تشير الأرقام الأخيرة إلى أن أكثر من 250 ألف شخص لقوا حتفهم، و أكثر من 13 مليون في حاجة لمساعدات إنسانية، بالإضافة لحوالي 5 مليون لاجئ فروا من البلاد.

كانت لجنة التحقيق بشأن سوريا قد أشارت مرارًا لأهمية الدور الذي يفترض أن تضطلع الدول الأخرى به، فيما يتعلق بضمان المحاسبة و التعويض للضحايا السوريين، وذلك من خلال إحالة الوضع للمحكمة الجنائية الدولية، وتفعيل آليات القضاء الوطني، من خلال الولاية القضائية العالمية.

وبالرغم من توثيق لجنة التحقيق حول سوريا وهيئات دولية وإقليمية أخرى، للعديد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، فلا تزال محاولات تفعيل الولاية القضائية العالمية من خلال آليات المحاسبة الداخلية معدودة.

ففيما نشيد بجهود بعض الدول مثل ألمانيا، فرنسا و السويد لاتخاذهم خطوات أولية في هذا الصدد، لكن هذا لا ينفي أنه بإمكان تلك الدول و غيرها حول العالم القيام بالمزيد.

وعلى النحو المتبع من قبل هذه الدول، ينتظر من غيرها أيضا تخصيص الموارد اللازمة لمباشرة التحقيقات الأولية في الجرائم المرتكبة في سوريا، بالإضافة إلى إعداد قائمة بأسماء الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم في سوريا، واستخدامها لضمان محاسبتهم تحت الولاية القضائية للدولة المعنية.

[1] هذة المداخلة الشفهية مقدمة بالشراكة مع المنظمات السورية التالية: دولتى، الرابطة السورية للمواطنة، الشبكة السورية لحقوق الانسان، و اليوم التالى

ورغم أن محاكمة المسئولين التنفيذيين المتهمين بارتكاب جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية في سوريا هو أمر مهم للغاية، إلا أنه أيضا توجد حاجة ملحة لأن تتحمل الدول مسئوليتها الدولية، في ضوء إستراتيجية واضحة، لضمان تقديم المسئولين رفيعي المستوى-أصحاب المسئولية الأكبر- عن ارتكاب الجرائم الفادحة في سوريا للعدالة.

أخيراً، نحث المجلس على تبني قرار خاص بالمساءلة، يحدد الخطوات التي يمكن ان تتخذها الدول على المستويين المحلي والدولي، لضمان تعزيز الجهود المبذولة، للحيلولة دون إفلات مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا من العقاب. كما نود توجيه سؤال ن للجنة تقصي الحقائق فيما يخص قيامها – او استعدادها للنظر فى- بدراسة كيفية تفعيل آليات المحاسبة الداخلية في الدول وتفعيل الولاية القضائية الدولية للدول الأعضاء، فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في سوريا؟

شكراً سيدي الرئيس